الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4784 | الأربعاء | 12 رجب 1445 هـ | 24 يناير 2024 م | السنة السادسة عشرة

فضيحة تعصف بالأمم المتحدة.. رشاوى مقابل عقود !

حاصروه وقتلوه .. انتحاري «داعشي» هاجم مقراً للحشد في العراق

أحد مقرات الحشد

«وكالات» : على الرغم من تراجع وانحسار عمليات تنظيم داعش بشكل كبير في العراق وسوريا، فإن بعض المناطق في البلدين لا تزال تشهد بعض الهجمات.

وفي جديدها، حاول انتحاري داعشي تفجير نفسه في مقر للحشد الشعبي بمحافظة صلاح الدين العراقية، إلا أن القوات الأمنية تمكنت من محاصرته وقتله، وفق ما أعلنت شعبة الإعلام الأمني.

فقد أوضحت في بيان اليوم الثلاثاء أن قوة مشتركة من قيادة عمليات صلاح الدين بالحشد ومديرية الأمن والانضباط في هيئة الحشد قتلت انتحاريا من داعش حاول الهجوم على مقراتها في محافظة صلاح الدين.

واستطاعت تلك القوة محاصرة الانتحاري وقتلته، قبل أن يصل إلى البوابة الرئيسية لأحد مقرات الحشد.

أتى ذلك، بعدما ذكرت قناة النجباء في وقت سابق اليوم أنه تم استهداف مقر قيادة عمليات صلاح الدين بهجوم انتحاري، ما أدى إلى إصابة اثنين من عناصر الحشد بجراح بالغة.

كما لفتت إلى أن منفذ الهجوم فجر نفسه عند الوصول إلى بوابة المقر.

كما جاءت محاولة الهجوم هذه بينما تتصاعد منذ أسابيع الدعوات الرسمية العراقية لانهاء مهام التحالف الدولي الذي أنشئ قبل سنوات من أجل محاربة داعش.

يذكر أن التنظيم الإرهابي الذي سيطر في العام 2014 على نحو ثلث الأراضي العراقية تقهقر في 2017 إثر الهجمات التي شنتها القوات العراقية بالتعاون مع التحالف الدولي. لكنه لا يزال من وقت إلى آخر يشن هجمات في البلاد.

من ناحية أخرى بعد الغزو الأميركي وانتهاء الحرب على تنظيم داعش الإرهابي قبل سنوات، قدّر مختصون تكلفة إعادة إعمار العراق بمليارات الدولارات.

إلا أن هذا الملف عاد للواجهة مجدداً لكن بـ«فضيحة» تطال منظمة الأمم المتحدة، وفق معلّقين.

فقد كشف تقرير بريطاني جديد ادعاءات تتحدث عن أن مبالغ ضخمة من التي خصصتها الدول المانحة لبرنامج إعادة إعمار المدن المحررة والتي تبلغ 1.5 مليار دولار فقدت جراء ممارسات فساد على يد أفراد تابعين لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة UNDP.

وأضاف أن تلك الممارسات تجلّت من خلال مطالبة المسؤولين لمقاولين برشاوى من أجل الظفر بعقود إعادة اعمار في البلاد، وفقاً لصحيفة «الغارديان».

وتابعت المصادر أن الرشاوى المزعومة هي واحدة من بين ادعاءات وجود فساد وسوء إدارة كشفها التقرير الجديد في ملف صندوق دعم الاستقرار في العراق ضمن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة الذي تم إطلاقه في العام 2015.

وأوضح أن الدول المانحة كانت دعمت الصندوق بمبلغ وصل إلى 1 مليار و500 مليون دولار من 30 دولة، حيث ضخ المجتمع الدولي منذ الغزو الأميركي للعراق عام 2003، مساعدات بمليارات الدولارات.

إلا أنه بعد مرور 20 عاما من ذلك الوقت ما يزال العراق يعاني من خدمات وبنى تحتية ضعيفة رغم كونه رابع أكبر منتج للنفط في العالم محققا العام الماضي عوائد قياسية من مبيعات النفط بلغت بحدود 115 مليار دولار.

وأشار التقرير أيضاً إلى أن الفساد والرشاوى باتت تشكل عصب حياة مفاصل السياسة في البلد، ولهذا فإن الأمم المتحدة تنفذ مشاريعها بشكل مباشر على أمل تحقيق شفافية أكثر مما موجود في المؤسسات المحلية.

كما ذكر عن منظمة برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، أنها تمتلك «آلية داخلية تمنع وتكشف حدوث فساد وسوء إدارة، مدعومة بإجراءات مساءلة صارمة وقيود داخلية».

لكن مقابلات جرت مع أكثر من 20 منتسبا حاليا وسابقا في الأمم المتحدة ومع مقاولين ومسؤولين عراقيين وغربيين، لفتت إلى أن وكالة تابعة للأمم المتحدة في العراق تغذي ثقافة الرشوة التي توغلت داخل المجتمع العراقي منذ إسقاط النظام السابق في العام 2003.

جاءت تلك النتائج استنادا إلى 3 منتسبين و4 مقاولين، حيث بلغت قيمتها 15% من قيمة العقد، وقد تمت المطالبة بها من قبل كادر في الأمم المتحدة.

بالمقابل يقوم المنتسب بمساعدة المقاول على الدخول في منظومة مناقصة برنامج الأمم المتحدة المعقد لضمان اجتياز عملية التدقيق.

واستنادا لأحد المقاولين، تمت مفاتحتهم من قبل كادر تابع لبرنامج الأمم المتحدة مطالبين برشوة، وأكد التاجر: «لا أحد يحصل على عقد دون أن يدفع».

فيما كشف أحد منتسبي برنامج الأمم المتحدة، عن أن الصفقات تجري على نحو شخصي بدلا من أوراق لتلافي التحقق مع قيام عراقيين متنفذين في بعض الأحيان بدور الكفيل، موضحاً: «الطرف الثالث يأخذ حصة أيضا من مبلغ الرشوة، ومقاولين يستعينون بأشخاص ذوي علاقات وسلطة».

إلى ذلك، تشير الصحيفة إلى أن هناك ادعاءات تفيد بأن مسؤولين حكوميين مؤتمنين لدى مكتب برنامج الأمم المتحدة للتنمية من الذين يشرفون على مشاريع البناء يأخذون حصة من الرشوة.

يشار إلى أن منظمة برنامج الأمم المتحدة للتنمية، كانت قالت إنها تلقت هذه الادعاءات على نحو جدي كبير، مشددة على أنها لن تتساهل أبدا إزاء وجود حالة تلاعب أو فساد أو تزوير.

وذكرت وكالة برنامج الأمم المتحدة للتنمية، أن هذه السياسة تنطبق بشكل متساو على أعضاء كادر الأمم المتحدة وكذلك أشخاص آخرين من باعة وشركاء تنفيذيين وأطراف مسؤولة مشتركة مع الأمم المتحدة. على أن يتم التدقيق الكامل بكل ادعاء رشوة وفساد أو تزوير والتحقيق به من قبل مكتب تحقيق وكشف مستقل تابع لبرنامج الأمم المتحدة.

يذكر أنه وإضافة إلى حالات الفساد، فإن المبالغ التي أنفقت على مشاريع متكررة ونفقات إضافية أخرى، تثير مزيدا من التساؤلات حول ما وصل فعلا من هذه الميزانية الضخمة لمستحقيها من أبناء المدن المدمرة.

فيما ردت حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، بأنه إذا ما صحت ادعاءات الفساد في برنامج الأمم المتحدة للتنمية وتورط دوائر حكومية فيها، فإنه سيتم اتخاذ إجراء قانوني بصددها.

سوريا : لا مبرر للضربات الأردنية على أراضينا

الحدود السورية الأردنية

«وكالات» : بعد تكثيف الأردن غاراته على تجار المخدرات لوقف عمليات التهريب عبر الحدود مع سوريا، اعتبرت وزارة الخارجية السورية ألا مبرر للضربات الأردنية على أراضيها، مبدية أسفها بشدة لتلك الضربات الجوية.

وأفادت في بيان اليوم الثلاثاء، بأن «سوريا تعرب عن الأسف الشديد جرّاء الضربات الجوية التي وجهها سلاح الجو الأردني إلى قرى ومناطق عدة داخل أراضيها».

كما أوضحت أن سلاح الجو الأردني شن ضربات جوية داخل البلاد أدت إلى مقتل وإصابة مدنيين

كذلك أشارت إلى أن دمشق مستمرة في التصدي لكل الممارسات والجرائم المتعلقة بتهريب المخدرات. وذكرت أن التصعيد السياسي والإعلامي والعسكري مؤخراً لا ينسجم مع ما تم الاتفاق عليه بين اللجان المشتركة للبلدين.

وكان المرصد السوري لحقوق الإنسان ذكر الخميس أن تسعة أشخاص قتلوا في قصف جوي أردني على ريف السويداء جنوب سوريا قرب الحدود المشتركة، في ساعة متأخرة من مساء الأربعاء.

فيما لم يصدر أي إعلان رسمي من الجانب الأردني حول الضربات الجوية.

وكشف الجيش الأردني منذ أسابيع حملته على مهربي المخدرات، وذلك بعد اشتباكات دارت الشهر الماضي مع عشرات الأشخاص الذين يشتبه في أنهم على صلة بجماعات متحالفة مع إيران وينقلون كميات كبيرة من المخدرات عبر الحدود فضلا عن أسلحة ومتفجرات.

وغالباً ما يتهم مسؤولون أردنيون، وكذلك حلفاء غربيون، جماعة حزب الله اللبنانية وفصائل أخرى متحالفة مع إيران وتسيطر على جزء كبير من الجنوب السوري، بالوقوف وراء زيادة تهريب المخدرات والأسلحة.

لاسيما أن خبراء في الأمم المتحدة ومسؤولين أميركيين وأوروبيين كانوا أوضحوا سابقا أن تجارة المخدرات غير المشروعة تمول انتشار الميليشيات المتحالفة مع طهران في المنطقة.

في المقابل، ترفض إيران فضلا عن حزب الله تلك المزاعم ويعتبرانها «مؤامرة غربية» على دمشق، التي تنفي بدورها تهمة التواطؤ بين بعض قواتها الأمنية وفصائل مسلحة مدعومة إيرانياً بعمليات التهريب هذه.

يشار إلى أن واشنطن ومسؤولين غربيين في مجال مكافحة المخدرات باتوا يعتبرون أن سوريا أصبحت الموقع الرئيسي في المنطقة لتجارة المخدرات التي تقدر بمليارات الدولارات لاسيما الأمفيتامين السوري الصنع المعروف باسم الكبتاغون.

بعد ضربات متبادلة .. إيران وباكستان تتفقان على تطبيع العلاقات

«وكالات» : أصدرت وزارتا الخارجية الإيرانية والباكستانية بيانا مشتركا أكدتا فيه على عودة سفيري البلدين لعملهما في 26 من الشهر الجاري، وذلك بعد توتر إثر تبادل لضربات جوية.

وجاء في البيان أن وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان سيزور إسلام آباد بدعوة رسمية من نظيره الباكستاني جليل عباس جيلاني في التاسع والعشرين من يناير.

كما ذكر البيان أن هذه التفاهمات تمت بعد المحادثات الهاتفية بين وزيري خارجية البلدين خلال الأيام الماضية.

يذكر أن باكستان أعلنت الأسبوع الماضي سحب سفيرها لدى طهران على خلفية تنفيذ إيران ضربات عسكرية داخل أراضيها، وردت القوات الباكستانية بقصف موقع داخل إيران.

وأدى الهجومان إلى مقتل 11 شخصا، معظمهم من النساء والأطفال، بحسب سلطات البلدين.

ويواجه البلدان –اللذان لم ينفذا من قبل ضربات بهذا الحجم على أراضي كل منهما– حركات مسلحة تنشط منذ عقود في منطقة بلوشستان الحدودية المشتركة بينهما، والبالغ طولها ألف كيلومتر.

وبعد تصاعد التوترات بشكل مفاجئ، أعلنت كل من طهران وإسلام آباد الجمعة الاتفاق على «خفض التصعيد».

بريطانيا تحذر: لن نتردد في ضرب الحوثيين مجددا

طائرة تنطلق من البحر الأحمر من أجل ضرب مواقع حوثية في اليمن

«وكالات» : بعد الضربات الأميركية البريطانية المشتركة التي استهدفت عدة مواقع للحوثيين في اليمن، أكدت لندن أنها لن تتردد في تنفيذ المزيد من الهجمات.

وقال رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك، اليوم الثلاثاء، إن بلاده ستتحرك مرة أخرى إذا استمر الحوثيون المدعومين من إيران في مهاجمة السفن التجارية بالبحر الأحمر.

كما شدد في كلمة ألقاها أمام البرلمان، أن بلاده لا تسعى إلى المواجهة والحرب، بل تحث الحوثيين ومن يدعمهم على وقف تلك الهجمات غير القانونية وغير المقبولة، في إشارة إلى إيران.

لكنه أكد في الوقت عينه أن بريطانيا لن تقف مكتوفة الأيدي، ولن تسمح للهجمات الحوثية بالمرور دون رد، وفق تعبيره.

إلى ذلك، شدد على وجوب وقف التدفق غير القانوني للأسلحة إلى الحوثيين، مضيفا أن بلاده تعمل مع أميركا على فرض عقوبات جديدة ضد الحوثيين سيعلن عنها قريبا.

وأعلن سوناك أن تمجيد الهجمات الحوثية في بريطانيا غير مقبول، وهو بمثابة تمجيد للإرهاب

أتت تلك التصريحات بالتزامن مع تأكيد يحي سريع، المتحدث باسم الحوثيين أن تلك الضربات الغربية المشتركة التي طالت عدة مواقع يمنية «لن تمر دون رد» حسب قوله.

ومنذ 19 نوفمبر الماضي، أي بعد أكثر من شهر على تفجر الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، هاجمت جماعة الحوثي 33 سفينة بأنواع مختلفة من الصواريخ الباليستية والمسيرات، زاعمة أن ضرباتها هذه تستهدف السفن المتجهة نحو إسرائيل.

ما تسبب في تعطيل حركة الشحن العالمي، وأثار مخاوف من التضخم العالمي.

كما فاقمت تلك الهجمات الحوثية المخاوف من أن تؤدي تداعيات الحرب بين إسرائيل وحماس في غزة، والمستمرة منذ 4 أشهر، إلى زعزعة استقرار الشرق الأوسط، وتوسيع الصراع إلى حرب إقليمية

الخرطوم : العقوبات على مؤسسات اقتصادية مجحفة

الجيش السوداني

«وكالات» : نددت وزارة الخارجية السودانية بعقوبات الاتحاد الأوربي على ثلاث مؤسسات إقتصادية سودانية، معتبرة القرار مجحفا ويفتقد لأدنى أسس الموضوعية والإنصاف.

كما قالت في بيان، اليوم الثلاثاء، إن نهج العقوبات الموجهة خاصة ضد المؤسسات الوطنية لن يساعد على تحقيق السلام بل يكافئ المعتدي ويغض الطرف عن انتهاكاته ويستخف بالضحايا.

وفرض المجلس الأوروبي الاثنين عقوبات على ستة كيانات ضالعة في الحرب في السودان، حيث تقاتل القوات المسلحة السودانية قوات الدعم السريع شبه العسكرية منذ أبريل الماضي.

وقال المجلس في بيان إن الكيانات الستة مسؤولة عن «دعم الأنشطة التي تقوض الاستقرار والانتقال السياسي في السودان».

ومن بين الكيانات المدرجة شركتان في مجال تصنيع الأسلحة والمركبات لصالح القوات المسلحة السودانية هما (منظومة الدفاعات الصناعية وشركة إس.إم.تي للصناعات الهندسية)، إضافة إلى شركة زادنا العالمية للاستثمار المحدودة التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية.

وثلاث شركات متورطة في شراء المعدات العسكرية لقوات الدعم السريع هي شركة الجنيد للأنشطة المتعددة المحدودة، وشركة تراديف للتجارة العامة المحدودة، وشركة جي.إس.كيه أدفانس المحدودة.

ويسير الاتحاد الأوروبي على خطى الولايات المتحدة التي فرضت عقوبات ضد أولئك الذين يرتكبون أعمال عنف في السودان في يونيو، وكذلك المملكة المتحدة التي فرضت العام الماضي عقوبات على شركات مرتبطة بجماعات عسكرية سودانية.

وفي نوفمبر، ندد الاتحاد الأوروبي بتصاعد العنف في منطقة دارفور بالسودان، وحذر من خطر وقوع إبادة جماعية أخرى بعد أن أسفر الصراع هناك بين عامي 2003 و2008 عن مقتل نحو 300 ألف ونزوح أكثر من مليوني شخص.

من جهة أخرى منذ أبريل 2023، أدى الاشتباك بين الجيش السوداني بقيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (الملقب حميدتي) إلى إشعال النار في السودان وإجبار عدة ملايين من مواطنيه على الفرار من منازلهم، أو حتى اللجوء إلى الخارج، والوضع يتدهور يوما بعد يوم وسط لامبالاة المجتمع الدولي.

بهذه الجمل لخص موقع «أوريان 21» مقالا طويلا للكاتبة غوينايل لينوار، حيث استعرضت معظم جوانب الأزمة في السودان، منطلقة من حياة شخصيتين أعطتهما أسماء مستعارة وتابعت مسيرتهما منذ بداية الصراع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، كعينة تمثل معظم السودانيين.

كان نسيم، طالب الماجستير الذي يعيش مع والديه في الخرطوم، وهو ينتمي إلى النواة الصلبة للجنة المقاومة في حيه أيام الثورة الشعبية، ومثله شارك إبراهيم في الثورة، وهو يعمل مع المنظمات الإنسانية، يحلم بإعادة بناء السودان وجعله دولة لكل مواطنيه.

صمد نسيم وإبراهيم في وجه تقلبات فترة ما بعد الثورة وخاطرا مع الملايين بحياتهم حتى لا يستسلموا للجنود ورجال المليشيات، ولم يتراجعوا أمام «انقلاب أكتوبر 2021، الذي توحد خلاله الجيش وقوات الدعم السريع لإنهاء التجربة الديمقراطية».

بعد هذه الوحدة القصيرة –كما تقول الكاتبة– أصبح حلفاء الأمس في حالة حرب منذ 15 أبريل الماضي تغيرت معه حياة نسيم وإبراهيم معهم ملايين من أبناء بلدهم، بعد أن عانى سكان العاصمة النهب والاغتصاب والقتل على يد قوات الدعم السريع، المخلصين لأسلافهم الجنجويد ومن قصف الجيش السوداني، وفق رواية الكاتبة.

فانطلق إبراهيم بسيارته المتهالكة لإجلاء عائلته ثم أصدقائه ثم معارفه، وفرّ الجميع من الخرطوم، وغادر إبراهيم إلى ود مدني، عاصمة ولاية الجزيرة، أما نسيم وعائلته فبقيا عدة أسابيع في منزلهم قبل أن يسقط حيهم في أيدي قوات الدعم السريع، ليغادروا في النهاية إلى مدينة كوستي بولاية النيل الأبيض.

في هذه الظروف –كما تقول الكاتبة– نزح 7.5 ملايين شخص داخل البلاد وخارجها، حسب أرقام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وقتل 12 ألف شخص حسب أقل التقديرات، ومر الجميع بالفظائع نفسها ليعيشوا في محاولة دائبة للبقاء على قيد الحياة في بلد ضعيف الموارد.

في ديسمبر 2023، انقسم السودان قسمين، يسيطر حميدتي على جزء كبير من العاصمة، بينما ينحصر الجيش النظامي في عدد من القواعد والأحياء في أم درمان، كما يسيطر رجال حميدتي أيضا على غرب دارفور وجزء من كردفان.

وفي كل مكان في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، يتم الإبلاغ عن انتهاكات خطيرة للغاية لحقوق الإنسان، ترتكب إما بشكل مباشر من قبل رجال حميدتي، أو من قبل المليشيات العربية المحلية المرتبطة بقوات الدعم السريع من خلال الأسرة أو القبيلة، كما تقول الكاتبة.

أما الجيش بقيادة الفريق البرهان فانتقل إلى بورتسودان، وهو يسيطر على شرق البلاد وشمالها.

ومن جهتها، تقول المحللة السودانية خلود خير التي تعيش الآن في المنفى إنه «حتى منتصف ديسمبر ، بدا أننا نتجه نحو سيناريو على النمط الليبي مع تقسيم البلاد وقيادتها من قبل كيانين معاديين، كل منهما مدعوم من رعاة أجانب، لكن هذا السيناريو عفا عليه الزمن».

وفجر يوم 15 ديسمبر، هاجم رجال حميدتي ضواحي مدينة ود مدني التي أصبحت ملجأ للنازحين ومركزا لتخزين المساعدات الغذائية والأدوية، فانسحبت القوات النظامية من دون قتال تقريبا، لتصبح ود مدني عرضة للنهب والاغتصاب والانتهاكات، تقول خلود خير «داخل قوات الجيش، يشعر الضباط ذوو الرتب المتوسطة بالغضب، لأنهم تلقوا أوامر بمغادرة المدينة من دون قتال»، وهم يتساءلون لماذا كل هذه الأوامر التي تبدو لمصلحة قوات الدعم السريع.

شكل سقوط ود مدني صدمة، ونقطة تحول لا يمكن إنكارها –حسب الكاتبة– وتم كسر القفل الذي يحصن بورتسودان في الشرق وسنار وكوستي في الجنوب، ليفر 300 ألف شخص، من بينهم إبراهيم، من ود مدني في الساعات الأولى لهجوم قوات الدعم السريع، و200 ألف آخرين في الأيام التالية، وفقا للأمم المتحدة.